الأمم المتحدة

EP

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.21/3
18 December 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والعشرون
نيروبي، ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
البند ٤ (ب) و٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المنتدى البيئي الوزاري العالمي

قضايا السياسات العامة : قضايا السياسات العامة الناشئة

نتائج المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة

استجابات السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن معالجة المشاكل البيئية الناشئة في التنمية المستدامة

تقرير المدير التنفيذي

موجز

أبرز إعلان مالمو الوزاري التحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين وكذلك الطرق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها لتلك التحديات. ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ الإعلان، وخاصة من قبل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسلطاً بذلك الضوء على قضايا السياسات الناشئة.

* UNEP/GC.21/1

K0000368 25012001 26012001

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب مجلس الإدارة

ألف - تنفيذ إعلان مالمو الوزاري

قد يرغب مجلس الإدارة في اعتماد مقرر وفق الخطوط التالية :

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى إعلان مالمو الوزاري،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

واعترافاً منه بضرورة سد الفجوة القائمة بين الالتزامات التي تمَّ التعهد بها في إعلان مالمو الوزاري والإجراءات اللازمة لتنفيذه،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي المتعلق بتنفيذ إعلان مالمو الوزاري (UNEP/GC.21/3)،

١ - يؤكد مجدداً التزامه الكامل بتنفيذ إعلان مالمو الوزاري؛

٢ - يشدد على أهمية الدمج بين السياسات التي تتصدى لقضية استئصال الفقر والسياسات التي تعالج الأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي؛

٣ - يحث الحكومات على ترجمة التعهدات التي قطعتها على أنفسها في إعلان مالمو الوزاري إلى إجراءات عملية ملموسة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٤ - يشجع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى على المساهمة بفعالية في التنفيذ التام لإعلان مالمو الوزاري؛

٥ - يؤكد أن إعلان مالمو الوزاري يشكل معلماً بارزاً في العملية التي سيُتَوجها في عام ٢٠٠٢ استعراض السنوات العشر لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

٦ - يقرر أن يحيل إعلان مالمو الوزاري وهذا المقرر كذلك، عن طريق رئيس المجلس، إلى الهيئات الحكومية الدولية والمؤتمرات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بغية تعزيز ترجمة الالتزامات إلى سياسات وإجراءات عملية من قبل تلك الهيئات والمنظمات؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يحيل إعلان مالمو الوزاري وكذلك هذا المقرر إلى جميع هيئات وبرامج ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٨ - يدعو لجنة التنمية المستدامة إلى إدراج عملية النظر في الالتزامات الواردة في إعلان مالمو الوزاري في أعمالها، وخاصة في دورتيها التاسعة والعاشرة؛

٩ - يدعو المدير التنفيذي إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في تنفيذ جوانب إعلان مالمو الوزاري التي تقع ضمن اختصاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما في ذلك التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، عن طريق جهات منها، فريق الإدارة البيئية؛

١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يرصد كامل مجموعة الالتزامات والإجراءات الواردة في إعلان مالمو الوزاري وأن يجمع المعلومات ذات الصلة للنظر فيها من جانب لجنة الممثلين الدائمين والمجلس في دورته الثانية والعشرين كذلك.

باء - دور المجتمع المدني

قد يود مجلس الإدارة أن يعتمد مقرراً وفقاً للخطوط التالية :

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العام ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢, وعلى وجه الخصوص الفقرة ٥ من الفرع الرابع منه، وكذلك الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١،

إذ يشير أيضاً إلى مقررّه ٤/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، الذي دعا فيه إلى وضع إطار للسياسة العامة وآليات مناسبة للعمل مع المنظمات غير الحكومية، وحقيقة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتمد فيما بعد سياسة تتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى، صدرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،

وإذ يشير كذلك إلى النظام الداخلي للمجلس، وخاصة المادة ٦٩ منه، التي تجيز "للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بميدان البيئة... أن تعين ممثلين يحضرون كمراقبين في الجلسات العامة لمجلس الإدارة وأجهزته الفرعية".

وإذ يشدد على الفقرة ١٤ من إعلان مالمو الوزاري.

وإذ يحيط علماً مع التقدير بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني،

وإذ يرمي إلى زيادة تطوير العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئاته الفرعية،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي استحداث عملية تشاورية مع الحكومات بشأن طرق ووسائل لزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى لجنة الممثلين الدائمين عن نتائج هذه المشاورات قبل نهاية عام ٢٠٠١؛

٣ - يطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تقوم بمجرد تلقيها تقرير المدير التنفيذي المطلوب في الفقرة ٢ أعلاه، بوضع مشروع مقترح لتقديمه إلى المجلس في دورته الاستثنائية في عام ٢٠٠٢؛

٤ - يقرر أن تسترشد المشاورات بين المدير التنفيذي والحكومات وكذلك أعمال لجنة الممثلين الدائمين في هذه المسألة، بالمبادئ التالية :

(أ) أن مجلس الإدارة وهيئاته الفرعية هي هيئات حكومية - دولية ولن يتغير هذا المركز أو يُضعَف؛

(ب) للمنظمات غير الحكومية دور حاسم تؤديه في عمل الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما اعترف بذلك في المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ج) أبرز المنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة الحاجة إلى تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية، وبين الحكومات وبرنامج البيئة من ناحية أخرى؛

(د) يعود تاريخ النظام الداخلي الحالي لمجلس الإدارة الذي ينظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس، إلى عام ١٩٧٤، وينبغي تحليل مدى ملاءمة هذه الأحكام، ولا سيما معايير الإعتماد، في سياق الرغبة في زيادة مشاركة هذه المنظمات؛

(ه) بما أن مجلس الإدارة ليس هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس ملزماً بإتباع النظام الداخلي لتلك الهيئة، فإن الممارسات والإجراءات الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعتمدة في قراره ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ حول العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد تشكل نموذجاً مثيراً للاهتمام لبرنامج البيئة أيضاً؛

(و) إن الممارسات المتصلة بإشراك المنظمات غير الحكومية في عمل لجنة التنمية المستدامة، وكذلك في هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، قد تشكل أيضاً أمثلة مثيرة للاهتمام لبرنامج البيئة؛

(ز) إن لجنة الممثلين الدائمين بوصفها هيئة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تجتمع فيما بين الدورات، قد تستفيد هي أيضاً من التفاعل مع المنظمات غير الحكومية؛

(ح) إن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الإدارة وهيئاته الفرعية ينبغي أن تكمّلها علاقةٌ غايةً في التطور بين هذه المنظمات وأمانة البرنامج فيما بين الدورات. وينبغي إعادة النظر في سياسة البرنامج المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية .

٥ - يقرر أن يُدرج بنداً بعنوان "تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، في جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية السابعة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إليه في دورته الاستثنائية السابعة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

مقدمة

١ - في إعلان مالمو الوزاري الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السادسة في المقرر د.إ-١/٦، اعترف مجلس الإدارة بالاتجاهات المتزايدة للتدهور البيئي الذي يهدد استدامة هذا الكوكب، على الرغم من التزام المجتمع الدولي بوقفها. ولدى تأكيده للتفاوت الداعي إلى القلق بين الالتزامات وبين الإجراءات العملية، شدد على أن الغايات والأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي بالنسبة إلى التنمية المستدامة، ينبغي تنفيذها في حينها. ويبدو أن التحديات السائدة هي: ضمان اتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات السياسية والقانونية التي تعهد بها المجتمع الدولي، في حينها؛ وضمان أن تعكس نتائج هذه الإجراءات الاتجاهاتٍ الحالية للتدهور البيئي.

٢ - أكد الإعلان الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي التي تكمن في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل تفشي الفقر، وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، والتوزيع غير المنصف للثروات وأعباء الديون. وهذا يستدعي مشاركة الحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي في معالجة مصادر المشاكل التي تواجه تحقيق حماية البيئة والتنمية المستدامة.

٣ - أكد الإعلان أن النجاح في مكافحة التدهور البيئي يتوقف على المشاركة الكاملة من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى قيام نظام تصبح فيه جميع قطاعات المجتمع مسؤولة أمام بعضها البعض، وتضطلع بمسؤوليات واضحة في مكافحة التدهور البيئي، وقد يثير هذا بدوره قضية تحديد أفضل طريقة يمكن لكل قطاع بها إيصال رأيه في إجراءات اتخاذ القرارات في المسائل البيئية والمتصلة بالبيئة.

٤ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتصدي للتحديات والفرص الموضحة في إعلان مالمو الوزاري بفعالية لتحويلها إلى إجراءات عملية. ويعمل برنامج البيئة على تكثيف جهوده لسد الفجوة بين الالتزامات التي تعهدَّ بها المجتمع الدولي وبين الإجراءات العملية؛ ويجري تعزيز نهجه الوظيفي بصورة أكبر لتحويل الاستجابات القطاعية المجزأة، في مجال السياسة العامة، إلى استجابات أكثر تماسكاً وتكاملاً من أجل معالجة الأبعاد البيئية متعددة الأوجه للتنمية المستدامة معالجة فعالة، وتبرز الأجزاء الواردة أدناه الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً في المجالات التي أكد الإعلان أنها ترتبط بالتحديات البيئية الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين.

أولاً - تحسين قاعدة المعرفة

٥ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتخاذ إجراءات تتعلق بالقضايا البيئية الحرجة التي سُلط عليها الضوء في الإعلان. فهو ينفذ ويعزز وظائف التقييم البيئي والإنذار المبكر بصورة مستمرة

لتأمين أساس علمي لاتخاذ القرارات. وتمثل عملية توقعات البيئة العالمية ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقييم النظم الإيكولوجية بمناسبة الألفية هذا الجانب على الصعيد العالمي.

ألف - المؤشرات البيئية

٦ - ثمة ما يدعو إلى إجراء تقييم لتزايد تعرُّض البشر للضرر من جراء التغييرات البيئية، وإلى تطوير مؤشرات لهذا التعرض على أساس منهجيات شفافة وسليمة. ولقد أكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراض العمل الدولي في مجال تقييم التعرض ومؤشراته؛ وتم أيضاً تطوير نهج عام لتقييم مدى التعرض البيئي. ولا يزال العمل جارياً بشأن تطوير مؤشرات للتعرض البشري استناداً إلى التغيرات البيئية. وسوف ينفّذ هذا المفهوم في فصل "التوقعات" من الطبعة الثالثة لتقرير توقعات البيئة العالمية. وهدفه هو الاثبات العملي لأثر التغيرات البيئية وما يترتب عليها من تزايد تعرض صحة البشر للضرر، ومن خسائر اقتصادية، وانتشار للفقر، وفقدان التراث الطبيعي، وفقدان حقوق الملكية الفكرية، وصراعات، وأحداث غريبة متطرفة، وتغير في المناخ. وتبذل الآن جهود للتشديد على الحاجة إلى إدارة بيئية سليمة متكاملة. وقد تم بالفعل انجاز استعراض العمل الدولي في مجال تقييم التعرض للضرر ومؤشراته، وطُوِّر نهجٌ عام حيال تزايد التعرض للضرر من جراء التغيرات البيئية.

باء - الحصول على المعلومات البيئية والمعلومات المتصلة بالبيئة

٧ - يستدعي الانتقال من تطوير السياسات إلى إنفاذها، تحويل الالتزامات إلى إجراءات عملية، معلومات موثوقة في مجال المسائل البيئية والمتصلة بالبيئة. وبالشراكة مع المنظمات الحكومية وغيرها، يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الغالب مجموعة واسعة من الخدمات تشمل المعلومات العلمية والتقنية والقانونية ومعلومات أخرى في ميدان البيئة. ومن أجل ضمان كون إجراءات جميع قطاعات المجتمع أسلم من الناحية البيئية، ينبغي إتاحة هذه المعلومات عند طلبها. والآن يعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحاجة إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة، التي ورد تأكيدها في إعلان مالمو الوزاري. إلا أنه نظراً إلى الاختلافات الحالية بين البلدان فيما يتعلق بالحصول على المعلومات المتاحة للجمهور، ربما تدعو الحاجة إلى النظر في طرق ووسائل لزيادة تيسير الحصول على المعلومات البيئية والمتصلة بالبيئة في جميع البلدان لكل أصحاب المصالح المعينين. وينبغي إستغلال نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة القائمة لتجهيز المعلومات مثل نظام المعلومات البيئية، إنفوتيرا، المعدل (انظر UNEP/GC.21/2) ومختلف آليات تبادل المعلومات وقواعد البيانات، استغلالاً تاماً تحقيقاً لهذه الغاية.

ثانياً - القانون البيئي

٨ - لقد كان القانون البيئي أحد المجالات ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ نشأته. وبنائه على برنامج القانون البيئي الاستراتيجي طويل الأجل (برنامج مونتفيديو)، كان البرنامج القوة الدافعة على الصعيد العالمي لوضع اتفاقيات متعددة الأطراف عالمية وإقليمية وصكوك ذات صلة

طوال أكثر من عقدين من الزمن. واختتمت مؤخراً في جوهانسبرغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المفاوضات بشأن إتفاقية لتطبيق التدابير الدولية بشأن الملوثات العضوية الصامدة ، التي بدأها مجلس الإدارة بموجب المقرر ١٣/١٩ جيم. وقدم برنامج البيئة مساعدة تقنية وقانونية لعدد كبير من البلدان النامية لكي تعد تشريعاتها البيئية الوطنية ومؤسساتها ذات الصلة لبناء الخبرات في هذا المجال.

٩ - بمقتضى مقرر مجلس الإدارة ٣/٢٠، تم وضع برنامج استراتيجي جديد لتطوير القانون البيئي ومراجعته دورياً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتفيديو الثالث). ووضع اجتماع لكبار مسؤولي الحكومات في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الصيغة النهائية لمشروع البرنامج المعروض أمام المجلس الآن لاعتماده (UNEP/GC.21/INF/3، الضميمة). ومن شأن هذا أن يوجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في زيادة تعزيز أنشطته في التطوير التدريجي للقانون البيئي وفي التصدي للتهديدات البيئية الكبيرة. ومن بين القضايا البيئية الجديدة والناشئة، سيوضع التشديد بوجه خاص على فعالية تنفيذ القانون البيئي وامتثاله على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالإنفاذ والمسؤولية. وسوف تجري في إطار البرنامج الجديد أيضاً دراسات حول الاستجابات القانونية للتحديات البيئية الجديدة والناشئة.

١٠ - رهناً بتوافر الموارد، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع تشريعات بيئية وطنية وتعزيز درايتها في مجال القانون البيئي، وذلك بوجه خاص بغية تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية وإمتثالها على وجه فعال. وتتضمن هذه المساعدة صياغة مشاريع قوانين وتدريب موظفي الحكومات استجابة للطلبات الواردة من الحكومات. وسيتم زيادة تطوير المواد التوجيهية التشريعية، وعقد حلقات عمل للتوعية والتدريب حول مواضيع ذات صلة، بالتعاون مع الشركاء من حكومات ومنظمات.

١١ - إن تشجيع زيادة المعرفة بالقانون البيئي من خلال نشر المعلومات والتدريب وإذكاء الوعي سيظل يشكل عنصراً مهماً من عناصر أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فمن خلال زيادة تطوير خدمة معلومات القانون البيئي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي للحفظ، ستُنتهز الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الجديدة من أجل ضمان الحصول بشكل فوري وأفضل على معلومات تتعلق بالقانون البيئي الدولي والوطني.

١٢ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو ناشط بمعالجة الحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (أنظر UNEP/GC.21/4). ويتوقع أن يتناول فريق الإدارة البيئية التنسيق والروابط وأوجه التكامل فيما بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وبرامج منظومة الأمم المتحدة

ثالثاً - إدراج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية

ألف - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣ - عملاً بمقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٠، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل منتظم بالتشاور مع المنظمات الشريكة داخل منظومة الأمم المتحدة وينسق الأنشطة معها في مجالات محددة هي موضع اهتمام مشترك. ويتم تيسير التنسيق العام للأنشطة عن طريق فريق الإدارة البيئية.

باء - العولمة، وصنع سياسات الاقتصاد الكلي، ووكالات الإئتمان للصادرات

١٤ - منذ أواخر الثمانينات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منكب على إدراج الاعتبارات البيئية في سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما في سياسات التجارة. ولقد أصبح إدماج المنظورات البيئية في تصميم وتقييم صنع سياسات الاقتصاد الكلي وكذلك في ممارسات وكالات الائتمان للصادرات، أصبح بصورة متزايدة قضية مهمة لكنها مثيرة للجدل أيضاً، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً يقوم بدور فيها. وهي امتداد منطقي لمبادرة الخدمات المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي ترمي إلى تشجيع إدراج الاعتبارات البيئية في عمليات توفير الخدمات المالية من جانب القطاع الخاص.

١٥ - وأهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال هي : تطوير وتحسين قدرات البلدان في تطبيق وسائل الاقتصاد الكلي بما في ذلك منهجيات التقييم وأدوات الحوافز (أي تقييم الأثر البيئي، تقدير الموارد البيئية والطبيعية، محاسبة الموارد الطبيعية ووسائل اقتصادية أخرى) وسياسات التجارة والبيئة التي يساند بعضها بعضاً؛ وفي ضوء توسيع مبادرة الخدمات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضع برنامج لضمان إدماج الاعتبارات البيئية في مجال المالية العامة من خلال وكالات الائتمان للصادرات. ويجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسات حالات منفردة قطرية حول محاسبة الموارد البيئية والطبيعية وتصميم وتطبيق وسائل اقتصادية لتحقيق الأهداف البيئية.

١٦ - وفيما يتعلق بقضايا التجارة والبيئة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشاريع قطرية لتقييم الآثار البيئية المترتبة على تحرير التجارة. وقد تم إنشاء فرقة عمل لبناء القدرات مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معنية بالتجارة والبيئة والتنمية، سوف تشجع الحوار وعملية صياغة السياسات لتعزيز مساندة قواعد الاتفاقيات البيئية وقواعد منظمة التجارة العالمية لبعضها البعض. ومن التطورات الأخرى، صدور لدليل مرجعي عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التقييم المتكامل للسياسات المرتبطة بالتجارة. ويعمل برنامج البيئة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإدراج الاعتبارات البيئية في عمليات اتخاذ القرارات في تلك المنظمة، كما يقدم أيضاً معلومات حول الاستعراض البيئي للمشاريع وفوائد هذا الاستعراض، في تعاون وثيق مع شركائه في مبادرة الخدمات المالية.

١٧ - وتشمل حصيلة الأنشطة آنفة الذكر : نشر خلاصات وافية لدراسات حالات منفردة قطرية حول الوسائل الاقتصادية للإدارة البيئية والتقييم البيئي؛ ست دراسات حالات منفردة ، قطرية عن تصميم وتطبيق الوسائل الاقتصادية؛ ودليل موارد تدريب مستكمل في تقييم الأثر البيئي صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتضمن نُهجاً للتقييم المتبادل تجمع التقييم الاجتماعي والاقتصادي مع

التقييمات البيئية. وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، سيعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ست دراسات حالات منفردة ، قطرية ، وينظم ثماني حلقات دراسية دولية وإقليمية، ويقدم توصيات بشأن الأوجه المحتملة للتآزر والتضارب بين الاتفاقيات البيئية ومنظمة التجارة العالمية.

جيم - اقتصاد دورة الحياة

١٨ - يجري تطبيق نهج دورة الحياة للإدارة البيئية بشكل متزايد في بلدان كثيرة، معظمها من البلدان المتقدمة. بيد أن المنهجيات والتكنولوجيات اللازمة لتحقيق استدامة الانتاج والاستهلاك بحاجة إلى المزيد من التطوير والتطبيق. وتستفيد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية استفادة كبيرة من هذا المفهوم، ولذلك، سيكون من المهم جعل هذه المنهجيات والتكنولوجيات أيسر منالاً لجميع البلدان، مع مراعاة تقييم هذه المبادئ أثناء قمة الأرض التي ستعقد في عام ٢٠٠٢.

١٩ - وأهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال هي: تحسين الوعي والفهم لقضايا الانتاج الأنظف والأسلم على نطاق العالم وتشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات الإدارة ذات الصلة المفضية إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ومنع التلوث؛ ودعم وحفز مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية والإقليمية؛ وتوسيع شبكات خبراء الحكومات والأوساط الصناعية لتقديم مدخلات ومشورة متواصلة؛ وزيادة وعي المنظمات الدولية والحكومات والأوساط الصناعية والمؤسسات التجارية والهيئات العامة والمجتمع المدني بالحاجة إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة للتقليل إلى الحد الأدنى من استنفاد الموارد ومن التلوث، للاستفادة من إنشاء أسواق جديدة؛ وتحسين قدرات الحكومات والأوساط الصناعية والمنظمات الأخرى على إتخاذ المقررات المتعلقة بالسياسات واتخاذ إجراءات أخرى على جميع المستويات.

٢٠ - عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع المائدة المستديرة الأول المعني بالإنتاج الأنظف لإفريقيا، وحلقة العمل الأولى المعنية بالإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام في نيروبي في آب/أغسطس ٢٠٠٠. وعقد اجتماع خاص حول الإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام كان جزءاً من الحلقة الدراسية الدولية رفيعة المستوى السادسة حول الإنتاج الأنظف المعقودة في مونتريال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومنذ تدشينه لمبادرة اقتصاد دورة الحياة، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتشجيع اتباع هذا النهج من خلال مناسبات كثيرة، بما فيها قمة الموارد الطبيعية المعقودة في برلين في أيار/مايو ٢٠٠٠، والمعرض العالمي ٢٠٠٠ في هانوفر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، واجتماع خبراء بشأن نظم خدمات المنتجات عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ووقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطاب نوايا مع جمعية علم السموم والكيمياء البيئية في أيار/مايو ٢٠٠٠ بهدف تشجيع تطبيق تقييم دورة الحياة.

٢١ - باشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل بشأن إدارة دورة الحياة للمواد المعدنية والمعادن وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان في آسيا وإفريقيا لاستكشاف استخدام تقييم التكنولوجيا البيئية في قطاع

المواد والمعادن والفلزات. وعُقدت حلقة عمل حول المبادرات الطوعية لزيادة المشاركة البيئية للقطاع الخاص، في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وسوف تُعقد اجتماعات مشاورات سنوية مع الاتحادات الصناعية لبحث مواضيع مثل اقتصاد دورة الحياة والتحضيرات للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٢.

٢٢ - وتشمل نتائج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال زيادة عدد المبادرات الوطنية والإقليمية مثل الحلقات الدراسية وحلقات العمل واجتماعات المائدة المستديرة لخلق الوعي وتحفيز الحوارات المحلية وتعزيز الخبرات المحلية؛ ونُظم المعلومات الإلكترونية وقواعد البيانات لتبادل المعلومات حول اقتصاد دورة الحياة، والإنتاج الأنظف والأسلم والاستهلاك المستدام؛ ومنشورات مثل تقارير الاجتماعات، والطبعات المستكملة للمنشورات والمنهجيات ذات الصلة بإدارة دورة الحياة.

رابعاً - تشجيع المحاسبة البيئية

ألف - مبدأ "الملوِّث يدفع"

٢٣ - ثمة حاجة إلى زيادة تطوير سياسات لتشجيع تطبيق مبدأ "الملوِّث يدفع" على جميع مستويات صنع السياسات في جميع المناطق. وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة تشجيع تطبيق المبدأ من خلال استخدام الوسائل الاقتصادية على جميع المستويات – الوطني، والإقليمي والعالمي – مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولهذه الغاية تنفذ الإجراءات لبناء القدرات بشأن تصميم الوسائل الاقتصادية واستخدامها. ومن المقرر إجراء دراسات قطرية مع مؤسسات وطنية من خلال عمليات أصحاب المصالح. وسوف يتم استحداث وتطوير الحوار بشأن إصلاح معونات دعم الطاقة والتنمية المستدامة، ويجري اتخاذ إجراءات أيضاً لتقييم أثر إعانات دعم الطاقة وإصلاحها ولإيجاد الحوار على الصعيدين الوطني والدولي لبدء هذا الإصلاح بالتركيز على قطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك.

باء - الاتفاق العالمي

٢٤ - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة مشاركة القطاع الخاص في رعاية الإدارة البيئية. ويتضمن هذا مشاركته في ايجاد مبادرات طوعية جديدة وتعزيز التوجيهات بشأن تقديم التقارير بشكل مستدام والقيام بدور فعال بوصفه إحدى الوكالات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة المشاركة في جهود تطبيق المبادئ التي تقوم عليها مبادرة الاتفاق العالمي للأمين العام المبرم بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان، ومعايير العمالة والحماية البيئية. ويجري تشجيع الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال أنشطة وبرامج الإعلام العام في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتم تنظيم نشاط بعنوان "الاتفاق العالمي عملياً" على هامش الدورة الحادية والعشرين للمجلس وذلك من أجل تيسير الحوار حول أبعاده البيئية.

خامساً - مشاركة المجتمع المدني

٢٥ - شدد إعلان مالمو الوزاري على الدور الحاسم الأهمية للمجتمع المدني في التصدي للقضايا البيئية. ووفقاً للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدته المسماة وحدة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٠ لتعزيز شراكته مع المجموعات الرئيسية. وقد تم تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم معلومات ومشورة وفرصاً لتعزيز المشاورات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات غير الحكومية.

٢٦ - سوف يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونه مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وذلك عن طريق إدراج مشاركة المجتمع المدني في صلب أنشطته؛ كما أنه سيعزز أيضاً المشاركة الواسعة لتلك المنظمات في عملية اتخاذ القرارات البيئية ولا سيما التحضيرات للقمة العالمية المرتقبة المعنية بالتنمية المستدامة. وثمة عملية جارية داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمراجعة وتنقيح سياسته الحالية في موضوع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. ومن شأن السياسة الجديدة المنتظر تطويرها من خلال هذه العملية، أن تعزز الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع المدني، بما في ذلك توثيق علاقات العمل مع المنظمات غير الحكومية، واللجان الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركاء النظام العالمي للمعلومات البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البلدان. وسيتم تسليط الضوء على العنصر الجنساني في هذا الصدد.

٢٧ - وطوال عام ٢٠٠٠، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات وحوارات مع مؤسسات إنمائية ومؤسسات بحوث علمية وبحوث متعلقة بالسياسات، ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص بشأن الطرق والوسائل لبناء التآزر بين السياسات البيئية وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشاورات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى في مجال البحوث البيئية، والقانون البيئي، والإدارة البيئية، والنقابات العمالية بغية تعزيز الشراكات في تحقيق الغايات البيئية.

٢٨ - تيسيراً للتفاعل مع المجتمع المدني بشأن المسائل البيئية عن طريق البرلمانيين، أبرم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة المشرّعين العالمية من أجل بيئة متوازنة، مذكرة تفاهم وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٢٩ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق مكاتبه الإقليمية، بتكثيف جهوده لتعزيز التفاعل مع المنظمات غير الحكومية في مختلف المناطق الإقليمية كما عُززّت الشراكات مع منظمات غير حكومية أفريقية كبيرة بغية زيادة فعالية الجهود من أجل تحقيق الحماية البيئية والتنمية المستدامة في إفريقيا. ولهذه الغاية، يُتوخى إجراء مشاورات دورية في نيروبي.

٣٠ - وتيسيراً للحوار مع المنظمات غير الحكومية نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلسلة من اجتماعات الشراكة ومناقشات الأفرقة. ومن بين هذه الاجتماعات ، الاجتماعات التي نُظمت أثناء الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية

المعرضة للانقراض، والاجتماع الخامس للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣١ - عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوة للمنظمات غير الحكومية على هامش الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مالمو، السويد، في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقدمت الندوة التي ضمت ٤٥ من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى المجلس مدخلات عكست المداولات التي أجرتها. وسوف تُعقد ندوة مشابهة في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠١ بالاقتران مع الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٣٢ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمساهمات المنظمات غير الحكومية للعملية المفضية إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة عن طريق أنشطة من بينها ندوات إقليمية للمنظمات غير الحكومية حول الاستعراضات الإقليمية لجدول أعمال القرن ٢١ من منظور بيئي. وتُعّد الخطط أيضاً لمختلف الفعاليات التي تشمل المجتمع المدني أثناء سنة الأمم المتحدة للحوار فيما بين الحضارات في سنة ٢٠٠١.

سادساً - الأخلاقيات الجديدة فيما يتعلق باحترام الطبيعة

ألف - احترام الطبيعة

٣٣ - شدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن هنالك قيماً أساسية معينة تعتبر جوهريةً للعلاقات الدولية في القرن ٢١ وهي تشمل الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، وتقاسم المسؤولية. وفي إطار "احترام الطبيعة"، نص الإعلان على الآتي:

> "يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا."

٣٤ - ولا يزال التحدي يكمن في ترجمة هذه القيم إلى إجراءات عملية ملموسة لعكس اتجاه التدهور البيئي. وكما وردت الإشارة في إعلان مالمو الوزاري، فإن المجتمع المدني يوفر عاملاً قوياً لتعزيز المقاصد والقيم البيئية المشتركة، وبناءً على ذلك، يمكن إيجاد وسيلة أساسية لتحويل الالتزامات إلى إجراءات عملية بتقوية الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني، بما في ذلك مساهمتها الناشطة في عملية صنع القرارات في مجال المسائل البيئية.

باء - الممارسات الثقافية والتقليدية، والعولمة

٣٥ - ثمة حاجة ملحة لإدراج وجهات النظر التقليدية والثقافية المحلية أثناء عملية العولمة الجارية، وبخاصة في المعايير والسياسات البيئية العالمية، بما فيها تلك التي يتوقع أن تنبثق عنها القمة العالمية

المعنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. إن النجاح في مكافحة التدهور البيئي يتوقف على احترام القيم الأخلاقية والروحية، التنوع الثقافي وحماية المعارف الأصلية. ويقوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بدورٍ هام بإدخال هذا المنظور في تلك الأنشطة والتطورات العالمية.

٣٦ - سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدورٍ فعال في ضمان انعكاس وجهات النظر المحلية والتقليدية والثقافية في الحوارات المتعلقة بالسياساتً والمنتديات، خاصةً في مجال التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي. وستُقدَّم هذه المساهمات أثناء العمليات المفضية إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني في الترويج لهذه القضية وخاصةً على الصعيد العالمي. وسوف يتم التماس الطرق لتحسين استخدام المعرفة القائمة حالياً داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول هذا الموضوع.

سابعاً - الاستجابات البرنامجية للتهديدات البيئية

ألف - الطوارئ البيئية

٣٧ - أبرز كل من إعلان مالمو الوزاري وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الطوارئ البيئية بوصفها من بين أخطر المشاكل البيئية، ويجري تعزيز استجابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة للطوارئ البيئية، وتم تطوير نهج أكثر شمولاً لمنعها والتخفيف من حدة آثارها، وقدمت وثيقة استراتيجية إلى مجلس الإدارة لكي ينظر فيها (UNEP/GC.21/3/Add.1).

باء - التحضر والمدن الضخمة

٣٨ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يسارع إلى معالجة الاتجاه المتسارع للتحضر ولتطور المدن الضخمة. وتشكل الإدارة المستدامة للبيئة الحضرية عنصراً اساسياً لوقف تفاقم الأزمة الحضرية ويقوم نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس بناء شراكات مع منظمات ناشطة أخرى في هذا المجال مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اعتبار متطلبات المنتفعين بوصفها الباعث الرئيسي لهذا الاجراء.

٣٩ - والطرق الأخرى لمعالجة هذه القضية هي: دعم مراجعة وتطوير السياسات البيئية الحضرية؛ تشجيع استخدام وسائل السياسات التي أسفرت عن نتائج طيبة؛ تشجيع اعتماد التكنولوجيات السليمة بيئياً إدارة البيئة الحضرية؛ بناء القدرات لتمكين أصحاب المصالح من المشاركة في صنع السياسات البيئية؛ دعم مشاريع البيان العملي وأفضل الممارسات، وخاصةً في إفريقيا.

٤٠ - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جنباً إلى جنب مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن القضايا التي هي موضع اهتمام وقلق مشتركين، وينظم اجتماعات وحلقات عمل دولية حول قضايا بيئية حضرية، بما فيها تلك التي تعالج نوعية الهواء في الحضر، إدارة المياه الحضرية واستخدام الطاقة في إفريقيا. ونظمت بصورة مشتركة مؤخراً حلقات عمل دولية حول إدارة نوعية

الهواء في الحضر (القاهرة، أيار/مايو ٢٠٠٠ ومدينة سولت ليك، حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، وإدارة المياه الحضرية في إفريقيا والطاقة في إفريقيا. ومن بين حلقات العمل والاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخراً أو المزمع عقدها في المستقبل القريب: اجتماع دولي للمنتدى البيئي الحضري بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، (كيب تاون، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، وحلقة عمل إقليمية حول نظم الإدارة البيئية (كوريتيبا، البرازيل، آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠٠١)، وحلقة دراسية دولية حول التكنولوجيات الضارة (القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠١). وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات لحملة الموئل العالمية للإدارة الحضرية السليمة بوصفها نشاطاً جارياً متواصلاً وذلك حتى شباط/فبراير ٢٠٠١.

٤١ - من المقرر إعداد تقارير وكتب دليلية حول القضايا البيئية الحضرية تتعلق بموضوع التحضر. وقد تم أو من المزمع إكمال التقارير والمنشورات التالية : بحث في التكنولوجيات السليمة بيئياً لإدارة نوعية الهواء في الحضر من أجل خفض غازات الاحتباس الحراري (٢٠٠١)؛ تقرير عن الروابط بين سكان الحضر/البيئة/التحضر (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان) (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)؛ دليل مع حافظة أدوات حول إدارة نوعية الهواء في الحضر (بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) ، وكتيب عن التكنولوجيات الضارة (٢٠٠١). ويجري تقديم الدعم لمشروع المياه للمدن الإفريقية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)/برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم - مجالات برنامجية أخرى

٤٢ - عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة حيثما كان ذلك مناسباً، على نحو ناشط بالتصدي لتهديدات بيئية أخرى محددة في إعلان مالمو الوزاري، بما فيها المشكلات المرتبطه بالمواد الكيميائية الخطرة، والتلوث البحري من مصادر برية، وتغير المناخ، والموارد البيولوجية، والتصحر. وتوجد معلومات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي جرت مؤخراً في هذه المجالات في الوثيقة UNEP/GC.21/2.

ثامناً - استعراض العشر سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٤٣ - بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال البيئة، سوف يتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً رائدة في العملية العالمية لاستعراض الأبعاد البيئية لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية, وسيقدم مساهمات فعالة لاستعراض عام ٢٠٠٢. وتوجد معلومات أخرى حول هذا الموضوع في الوثيقة UNEP/GC.21/4.

- - - - -